

إشكالية هجرة الشباب في سياسات واستراتيجيات التنمية في الجزائر

يونسى روضة*

* جامعة الجزائر 2.

مقدمة

أصبحت الهجرة في الآونة الأخيرة أكثر تفاقما وانتشارا متخذة عدة طرق وأشكال، وتؤكد من خلال ذلك ضرورة التحكم في هذه الظاهرة وتسييرها بما يخدم غايات المجتمع وأهدافه التنموية ومتطلبات الاقتصاد من جهة، ويحفظ كرامة وحقوق المهاجر من جهة أخرى، ولم يتحقق ذلك في الجزائر إلا في السنوات الأخيرة أين بدأ الخطاب الرسمي يهتم بكرامة وحقوق المهاجرين، وبكفاءاتهم وإمكاناتهم، وبتكاليف الهجرة وتداعياتها اقتصاديا وتنمويا، وبذلك السعي لرسم سياسة تدمج الهجرة وقضاياها في مسار التنمية، خاصة وأن المجتمع الجزائري عرف تضافرا لمجموعة من العوامل ساهمت في حدت الهجرة، ولاسيما ما مرت به بلادنا من أزمة أمنية في التسعينيات والتي لا تزال تداعياتها في الوقت الراهن، بالإضافة إلى سيطرت المذهب البرغماتي النفعي، الذي جعل خاصة فئة الشباب تبحث عن الطرق السهلة و الريح الوفير والسريع فوجدوا في الهجرة بالخصوص إلى أوروبا ملاذهم ووجهتهم التي تحقق لهم ذلك، حيث يسعون بكل الوسائل والطرق مشروعة كانت أو غير مشروعة لتحقيق ذلك حتى ولو كان في ذلك هلاكهم.

وعلى هذا الأساس، ما دور السياسات العمومية الجزائرية، في منهجة الهجرة عموما وهجرة الشباب خصوصا لتحقيق متطلبات الاقتصاد الوطني و السعي لتنمية تخدم الوطن، بعبارة أخرى ما واقع إشكالية هجرة الشباب في السياسات والاستراتيجيات الساعية لتحقيق التنمية في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، حاولت في البداية تحديد المصطلحات والكلمات المفتاحية، والتطرق إلى المفهوم العام للهجرة والشباب، ثم التطرق إلى البعد الإحصائي للظاهرة، وبعدها إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الهجرة والتنمية في الجزائر، وتحليل دور السياسات والاستراتيجيات العمومية الساعية لجعل الهجرة في خدمة الاقتصاد الوطني المحقق للتنمية المستدامة .

1- مفهوم عام حول الهجرة والشباب

يشمل هذا العنصر الكلمات المفتاحية، وذلك لإعطاء مفهوم عام للموضوع المدروس، وتتمثل هذه المصطلحات في: الهجرة- المهاجر- الهجرة غير الشرعية- الاغتراب- الإستراتيجية- التنمية.

- الهجرة: تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات مع الافتراض الضمني بأنه سيترب عليها تغير في الإقامة أو المسكن¹. كما تعرف الهجرة أيضا على أنها: "تغير دائم في مكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى من أجل الاستقرار في البيئة الجديدة"².

- المهاجر: المهاجر (migrant) هو الشخص الذي يقوم بالهجرة. وسمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومسكنهم التي نشؤوا بها، ولحقوا بديار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخر هو مهاجر. وتستخدم كلمة الوافد والنازح معا و يعني مصطلح النزوح ترك المكان والوفود يعني الهجرة إلى مكان ما³.

¹ طارق عبد الحميد الشهاوي: "الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 15.

² صالح خليل الصقور: "الهجرة الداخلية للضخ الريفي والتضخم الحضري"، دار زهران للنشر و التوزيع، 2006، ص 25.

³ سمير محمد عياد: "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 220 .

أما المهجرة من منظور المعيار القانوني فإننا نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها¹، هذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي في حين أنهما مختلفان، فمفهوم الأجنبي هو ذو أساس قانوني ضيق يعتمد على معيار الجنسية في حين أن مفهوم المهاجر أوسع، فالأجنبي هو الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها، واعتمادا على معيار الجنسية فإن المهاجر الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبيا ولكن يبقى مهاجرا، وهكذا فإنه ليس كل مهاجر أجنبي إذا تحصل على جنسية دولة الإقامة، كما أنه ليس كل أجنبي مهاجرا كما هو الحال بالنسبة للسائح مثلا أو المسافر في مهمة عمل.

– **الهجرة غير الشرعية:** سميت الهجرة بغير الشرعية لأنها تتم وفق إطار غير قانوني أي مخالفة للتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما². وبالنسبة للتشريع الجزائري أعطى تعريفا يرتبط بالهجرة غير الشرعية وهو: " كل جزائري أو أجنبي يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية، وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبيق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر المنافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"³.

– **الاغتراب:** ارتبط مفهوم الاغتراب (*Aliénation*) بالفكر الفلسفي والديني ثم بالمجال السياسي والاجتماعي، لكن يمكن القول أن مفهوم الاغتراب له جوانب ثلاثة تتمثل في:

¹ - علياء شكري و آخرون: "دراسات في علم السكان"، مطبعة العمرانية للأوفيس، مصر، 2006، ص 271.

² - Vaisse Maurice, *Dictionnaire des relations internationales au 20^{ème} siècles*, Edition Armand Colin, Paris, 2000, p 173.

³ - قانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية رقم 13 الصادرة في 08 مارس 2009.

أولاً: الجانب الثقافي (نسق القيم)، ثانياً: الجانب الاجتماعي (سلب الحرية في النسق الاجتماعي) والتكيفات (المواقف الاجتماعية)، وثالثاً وأخيراً: الجوانب الشخصية (صراع الأهداف)¹. وعلى العموم فالاغتراب إحساس بالغربة داخل الوطن، وهو أقصى أنواع المشاعر الإنسانية، وتتولد كنتيجة طبيعية للظروف المحيطة بالشخص كالظروف الاقتصادية، السياسة، الثقافة، الاجتماعية وغيرها.

- الشاب: يركز قاموس (لاروس الصغير، Petit Larousse) في تعريفه على الخصائص التي تميز هذه المرحلة، حيث كون الشخص شاباً معناه "التمتع بمجموعة من الخصائص الفيزيائية "الجسمية" غير المتوفرة عند غيره من الأشخاص المنتسبين لمراحل عمرية أخرى"².

ويعد الشباب تاريخياً القوة المحركة للأمم تتوقف عليه المشاريع العظيمة لما يتميز به من سمات الإرادة والحياة والقدرة على انجاز المهام، وتعتبر مرحلة الشباب المرحلة التي تتوقف عليها المراحل اللاحقة من حياة الإنسان، وعليها يتأسس استقرار الاجتماعي.

- الاستراتيجيةات: إن كلمة الاستراتيجية ذات الأصل اليوناني (Stratos- Agos) وهي مركبة من كلمتين (Stratos) وتعني الجيش و (Agos) وتعني فن القيادة وهي بذلك تعني فن قيادة الجيش.

ويعرف "درويكير" الاستراتيجية بأنها تحليل الموقف الحاضر وتغييره إذا تطلب الأمر، ويدخل في ذلك تحديد ماهية ومقدار الموارد³ ويعرفها "شاندلر" بأنها "تحديد الأهداف طويلة المدى وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف"².

- التنمية: تختلف التنمية عن النمو، هذا الأخير ينصب على الزيادة في الدخل النقدي، في حين أن التنمية تنصب على الدخل القومي الحقيقي، وترتبط بتغيرات تحدث في

¹ - مجدي أحمد محمد عبد الله: "الاغتراب والهجرة غير الشرعية"، دراسة سيكومترية مقارنة، دار المعرفة الجامعية، 2013، ص 23.

² Petit Larousse Illustre, 1991, p 545.

³ - كاظم نزار الركابي: "العولمة والمنافسة"، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 25.

المجتمع وفي إنتاج المجتمع للسلع والخدمات، أما التنمية المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بشكل متوازن اقتصاديا واجتماعيا، بما يضمن تلبية حاجيات الأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، مع الحفاظ ومراعات البيئة عند الشروع فيها.

2- البعد الإحصائي لظاهرة الهجرة

تعتبر حركة الهجرة التي جسدها الجماعات السكانية من مختلف المناطق الجزائرية، ظاهرة أفرزتها جملة من العوامل التي خلفتها الإجراءات والقوانين الفرنسية التعسفية، فالهجرة ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى سعيا وراء العيش الأفضل والأمن، ولقد بدأت هجرة الجزائريين منذ سنوات الاحتلال الأولى، فمنذ سنة 1832 تكونت مجموعة من المهاجرين الجزائريين، بسبب اضطهاد فرنسا لهم أكثر من أي وقت مضى، ويتمثل ذلك في عمليات الإبادة الوحشية وفرض الغرامات المالية الباهظة والمصادرة العقارية¹.

ولقد شهدت الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي 1830 خروج أعداد كبيرة من المهاجرين باتجاه تونس وفرنسا وخاصة نحو المشرق العربي، فهجرة الجزائريين إلى البلاد العربية التي لم تنقطع منذ سنة 1830 لها جذور دينية عميقة، كما للعوامل السياسية والعسكرية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وراء رحيل وترك أراضي آبائهم وأجدادهم، وعلى العموم فأهم المراحل الكبرى التي عرفت هجرة الجزائريين، والتي مست ليس فقط فئة الشباب ولكن مختلف الشرائح، فسنوات: 1830، 1832، 1854، 1860، 1870، 1875، 1888، 1898، 1910، 1911 عبارة عن معالم بارزة في تاريخ الهجرة.

وفيما يخص الهجرة النازحة الجزائرية فقد بدأت قبل الاستقلال نحو فرنسا، لتتوقف سنة 1973 إثر قرار الحكومة، ثم استأنفت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باستهداف وجهات أخرى، وتكتسي الهجرة الوافدة أهمية كبيرة في حين أن هجرة العبور حديثة العهد.

¹ - بشير بلاح: "تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989"، دار المعرفة، الجزائر، ج1،

وتتجه الهجرة الجزائرية نحو وجهات في تنوع متزايد، رغم أن فرنسا تظل بالتأكيد الوجهة الأكثر هيمنة، ويتعلق الأمر بحجرة بدأت في أوائل القرن العشرين، حين كانت فرنسا في خضم تطورها وبحاجة إلى القوة العاملة، وامتدت تدفقات هذه الهجرة إلى فترة ما بعد الاستقلال، وكانت تلك المرحلة التي شهدت إبرام عقود بين الجزائر وفرنسا للاتفاق على اللجوء اللاحق للقوة العاملة الجزائرية تحت إطار قانوني، وأوقفت الجزائر تماما هجرة العمل سنة 1973 ومنذ ذلك الحين، ارتبطت الهجرة أساسا بالتجمع العائلي.

وبدأت مرحلة جديدة من هجرة العمالة في أوائل القرن الواحد والعشرين، سواء نحو فرنسا أو غيرها من البلدان، وفي العقد الأول من هذا القرن، ارتفع عدد الجزائريين الذين غادروا بلدهم بأكثر من 6 بالمائة، وهو رقم مهم إذا ما قارناه بنسب النمو الديمغرافي في نفس الفترة.

ومن الناحية الإحصائية، تكتسي البيانات عن الهجرة الجزائرية، كغيرها من البلدان، طابعا تقريبا بالنظر لاختلاف طرق تسجيل المعلومات، وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 31 ديسمبر 2012، بلغت الجالية الجزائرية بالخارج 1.837.540 فردا مسجلين لدى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية، وتعطي الأمم المتحدة تقديرا على المستوى العالمي بحوالي 2,1 مليون جزائري مقيم بالخارج، من بينهم 18,5 بالمائة خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي المقابل يقدر السكان من أصل جزائري بأكثر من 1.313.000 فرد في بلدان هذه المنظمة¹.

وفيما يتعلق بهجرة الجزائريين المؤهلين الذين تم تكوينهم في البلاد، ما تزال أوروبا الوجهة الرئيسية لهم لاسيما فرنسا، فالجزائر من بين الدول المصدرة للمهاجرين إلى مناطق مختلفة من العالم، وتعرف توجهها متزايدا من طرف شبابها نحو الهجرة، بما فيها الفئات الشبانية ذات التكوين والمهارة العالية. ويقدر إجمالي الجزائريين بالخارج ب 1.764 مليون مهاجر

¹ - نقلا عن إصدارات مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: "إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا" دراسة مقارنة، الرباط، المغرب، 2014، ص 13، ونقلا عن:

- Rafik Bouklia-Hassane : « Migration en Algérie : nouvelles tendances », CARIM Notes d'analyse et de synthèse, Série 01, 2012.

عام 2013 وتعتبر فرنسا الوجهة الأولى والمفضلة لدى المهاجرين الجزائريين حيث يمثل الجزائريون في فرنسا أكثر من 80 % من إجمالي الجزائريين بالخارج. وتستضيف الجزائر حوالي 270 ألف مهاجر، معظمهم من المغرب وفلسطين والصومال والعراق¹، إلا أنهم يختارون أيضا وجهات جديدة، وهكذا نجد جالية كبيرة في أمريكا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة وكندا، وهي هجرة حديثة نسبيا، وحسب حسين خلفاوي انتقل الطلبة في البداية لمتابعة دراساتهم العليا بالولايات المتحدة وكندا، لكنهم قرروا الاستقرار بهذه المنطقة في نهاية مسلكهم الدراسي ويُقدَّر عدد الجزائريين المستقرين بأمريكا الشمالية ما بين 40.000 و 60.000 ثلثهم في الولايات المتحدة والثلثان في كندا².

وفيما يخص الهجرة، تشير وزارة الشؤون الخارجية أنه في 31 ديسمبر 2012 بلغ عدد الأجانب المقيمين بالجزائر 116.446 موزعين على 153 جنسية، من بينهم 10.128 طالبا وتقنيا عاليا موزعين على 89 جنسية، وفي أغلب الحالات يعود وجود القوة العاملة الأجنبية المؤهلة وغير المؤهلة إلى حاجيات الشركات الأجنبية في قطاعات: المحروقات، البناء والأشغال العمومية، ويخضع تشغيل هذه القوة العاملة لعقود معينة تتعلق بنودها بعقود تفويت الصفقات بين الحكومة الجزائرية والمقاولات الأجنبية³ وشهدت تحويلات الأموال إلى الجزائر انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من متوسط 1,05 مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، إلى

¹ - جامعة الدول العربية: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2014، ص 05.

² - إصدارات مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 14، ونقلنا عن: حسين خلفاوي:

«La diaspora algérienne en Amérique du Nord: une ressource pour son pays d'origine»

المعهد الجامعي الأوروبي، 2006.

³ - إصدارات مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: مصدر سبق ذكره، ص 14.

1,68 دولار أمريكي في الفترة ما بين 2000 - 2009 وبالتالي لم تتأثر بحدة آثار الأزمة العالمية¹.

3- السياسات والاستراتيجيات لتحقيق التنمية

عرف النقاش حول "الهجرة والتنمية تطورات محسوسة في العقود الأخيرة، وتلقى دفعا كبيرا مع ظهور التقرير الشامل الذي أصدرته اللجنة العالمية حول الهجرة الدولية في أكتوبر 2005، والذي كانت خلاصته أن" المجموعة الدولية لم تحسن الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها أمواج الهجرة الدولية، كما أنها لم تستعد لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه الظاهرة"، ونصح التقرير بضرورة إدماج سياسات الهجرة ضمن الإستراتيجيات الاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقدم عدة مبادئ موجهة في هذا الصدد².

عقب ذلك تنبيه خبراء الأمم المتحدة من خلال الجولة الأولى للحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية سنة 2006، والجولات الأخرى التي تلتها، إلى ضرورة التحكم في ظاهرة الهجرة وتسييرها بما يخدم غايات المجتمع وأهدافه التنموية من جهة، ويحفظ كرامة وحقوق المهاجر، من جهة ثانية، وهذا قبل أن يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 ويدرج ضمن توصياته الرئيسية ضرورة "إدماج الهجرة في مسار التنمية في الدول الأصلية أو دول المصدر"³.

ولم يلق ذلك صدى كبيرا في الجزائر، إلا في السنوات الأخيرة أين بدأ الخطاب الرسمي يهتم بكرامة وحقوق المهاجرين وبكفاءاتهم وإمكاناتهم، وبتكاليف الهجرة وتداعياتها على مصالح الوطن، وإلى كيفية تحويل الهجرة إلى عامل محفز ودافع لعملية التنمية، وهذا بعدما

¹ - نفس المصدر ونفس الصفحة، مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي وبنك الجزائر.

² - Global Commission on International Migration: "Migration in an Interconnected World: New Directions for Action" (GCIM, Switzerland, October 2005).

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2009.

تنبتهت الجزائر على الآثار الخطيرة التي خلفتها ومازالت تخلفها الهجرة بمختلف أشكالها لاسيما منها هجرة الشباب والكفاءات والهجرة السرية أو غير الشرعية على التنمية وعلى مختلف أبعاد الحياة في الجزائر.

من خلال تتبع استراتيجيات الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة في هذا المجال، يمكن أن نلمس نوع من المراجعة لسياسة الهجرة، والسير بها نحو مسار أفضل لخدمة التنمية في الجزائر. فقد بدأت الجزائر في السنوات الأخيرة تخوض تحدي بناء سياسة رصينة تجعل الهجرة في خدمة التنمية الوطنية والمحلية مستفيدة من عدة تجارب لدول كالمغرب، وإن لم تكتمل هذه السياسة بعد، وما تزال على شكل إجراءات وتدابير غير متماسكة ويعوزها التنسيق والتكامل، إلا أنها تنبئ بتكون سياسة فعالة في المدى القريب أو المتوسط، إذا ما خضعت لعمليات تنفيذ وتقييم ومراجعة جدية، ومن أجل استجلاء تلك السياسة الآخذة في التشكل، سنقوم أولا بتحديد الخطوط العريضة والملامح العامة لتلك السياسة، ثم تقديم نقد علمي لها حتى يتسنى لنا تقديم ما يمكن من التوصيات والاقتراحات والخطوط الموجهة لبناء سياسة أكثر فعالية في المستقبل القريب.

ينبغي الإشارة إلى أن ظروف وخصوصيات دول جنوب المتوسط بشكل عام، تجعل من سياسات الهجرة تأخذ مجموعة من الملامح والخطوط الموجهة، تم تلخيصها في المحاور الثلاثة التالية :

-التفاوض من أجل فرص عمل جديدة لعمالها في الخارج خاصة في شمال

المتوسط:¹

أكد تقرير " الهجرة العالمية في " 2005 الذي أصدرته المنظمة العالمية للهجرة على أهمية تعاون الحكومات فيما بينها لإرساء سياسات رشيدة تساهم في زيادة المكاسب العائدة من الهجرة والتقليل من الأعباء المترتبة عليها، وهو ما جعل من التفاوض

¹ - نقلا عن: صالح زباني، منير مباركية: "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"،

جامعة باتنة، مجلة دفاتر سياسية وقانونية، العدد الثالث عشر، جوان 2015، ص 321، ونقلا عن:

Philippe FARGUES (ed.) , Op. Cit, p 03.

بين الأطراف المختلفة للهجرة ضرورة ملحة للوصول إلى صيغ تحدم الجميع. وفي هذا السياق، تبذل السلطات الجزائرية جهودا معتبرة لجعل الدول المستقبلية أكثر تعاوناً وتفهماً في مجال الهجرة، وللحصول منها على تنازلات وعهود مرتبطة بحسن معاملة المهاجرين وتحسين ظروفهم، وفسح المجال أمامهم للعمل والاندماج في المجتمعات المستقبلية بما يخدم جميع الأطراف.

- توثيق الروابط السياسية والتنمية للمهاجرين مع بلدانهم الأصلية:

من أجل تحقيق ذلك، أنشأت الجزائر مؤسسة تعني بمهذه الوظيفة وهي: "المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالمهجر" ويعد بحق أول هيئة رسمية في تاريخ الجزائر، تعنى بالمهاجرين الجزائريين وتعمل على توثيق صلاتهم بوطنهم، كما يعتبر هذا المجلس أول فضاء يتشاور فيه المغتربون من أجل توثيق الروابط بينهم وبين بلدهم¹.

- تسيير العلاقة بين المهاجرين وبلدهم الأصلي:

دائما في إطار بحث وتفعيل الدور التنموي للمهاجرين الجزائريين، وهي مساعي تسترشد بأهم خلاصات التجارب الإقليمية والدولية، وتوصيات الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية المعنية بقضايا الهجرة والتنمية، فهناك سعي لدعم مشاركة الجالية في مختلف مجالات التنمية، بما فيها البحث العلمي، الطب، الاستثمار، ترقية الصادرات الوطنية وذلك من خلال:²

- حل مشكل معادلة الشهادات المتحصل عليها في الخارج بمساهمة منظمة اليونسكو،
- تشجيع البنوك الوطنية على فتح تمثليات وفروع لها في بلدان إقامة الرعايا الجزائريين،
- الغرف الوطنية ستنتظم على نحو يمكن من استقبال المتعاملين الاقتصاديين لديها من المهاجرين.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنه تم عقد عدة "ملتقيات ومؤتمرات" دولية تجمع الكفاءات الجزائرية بالخارج مع نظرائهم في الجزائر، إضافة إلى المسؤولين الجزائريين وبعض مثلي المجتمع المدني الجزائري المهتم بقضايا الجالية والهجرة، وقد كانت تلك الملتقيات فرصا

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 05 رمضان 1430 هـ الموافق

26 غشت 2009 .

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة، ماي 2009.

للتحسيس بالدور والواجب التنموي للكفاءات المهاجرة، وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات والجامعات الجزائرية.

وعلى العموم فالجزائر باعتبارها دولة متوسطة ومصدر ومعبر لموجات الهجرة نحو شمال المتوسط، لم تخرج محاور سياسة الهجرة في السنوات الأخيرة عن المحاور المذكورة، وهو ما تؤكدته التصريحات والإجراءات المتخذة حتى الآن على هذا الصعيد. كما صاغت الجزائر مخطط التنمية الخماسي للفترة 2010-2014، ويتضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في الجزائر، للفترة ما بين 2012 و 2014 مايلى: أجبرت ظروف البرمجة الخاصة لما بعد 2007 وزارة الشؤون الخارجية والفريق القطري في الجزائر على اعتماد إطار التعاون الاستراتيجي 2012-2014 الذي يتناسب مع المخطط الخماسي 2010-2014 بهدف الرفع من فعالية الجهود المشتركة إلى أقصاها¹.

وانطلاقا من تحليل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الجزائر وبلدان أخرى: المغرب، تونس، مصر، موريتانيا والسودان - وهي بلدان لم يتم إدراجها في هذا المقال- لا يتبين إلا مراعاة جزئية وغير مكتملة للهجرة الدولية والتنمية.

- خاتمة

تعد مسألة الشباب من المسائل المتشعبة، ومدخل من مداخل التنمية البشرية وأهمها طرعا من حيث حدثته، فهم أفراد صانعين للتنمية ومستفيدين منها، من خلال إشباعها لحاجاتهم الأساسية والمتنامية، فهي تعمل على إشراكهم في تنمية مؤهلاتهم ومواردهم حتى تسمح لهم بالشعور بوجودهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتعتبر هذه الفئة من الفئات الحساسة في المجتمع التي تحتاج إلى عناية خاصة، لكونها ظاهرة اجتماعية معاصرة فرضتها الأوضاع والمعطيات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية للجزائر، وتباين عن باقي الفئات الأخرى بسبب تنوع واختلاف التكوين الاجتماعي لها، وكذا بسبب

¹ - إصدارات مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: مصدر سبق ذكره، ص 35، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ منظومة الأمم المتحدة بالجزائر، إطار التعاون الاستراتيجي 2012-2014.

المسارات المختلفة التي سلكها هؤلاء خلال فترة الألاستقرار التي عرفت الجزائر، فازداد الاهتمام بالشباب أكثر في مجتمعنا الجزائري، لكن النظر إلى نسبة الشباب الجزائري الراغب في الهجرة يعطي صورة عكسية بل و سوداوية عن واقع التنمية في الجزائر خاصة إذا كان السبب الرئيس وراء رغبتهم في الهجرة هو تحسين مستواهم المعيشي، مما يزيد إلحاحا إلى ضرورة الإسراع في وضع سياسة تنمية تدرج الهجرة في مسار التنمية وتجعل التنمية عاملا للتحكم الإيجابي في ظاهرة هجرة الشباب الجزائري لاسيما المؤهلين منه، حتى أنه في التسعينات من القرن الماضي صنفت الجزائر ضمن العشر دول الأولى التي تعرف موجات مرتفعة للهجرة الكفاءات 33، وقد قدر البنك الدولي عام 2000 أن نسبة الهجرة بين المتعلمين تعليماً عالياً بلغت 9,4 % في الجزائر، وبلا شك تمثل تلك النسب حجم الهدر والنزيف في الكفاءات العلمية¹ وعليه، فإن الواقع التنموي في الجزائر أصبح عاملا منفرا للكفاءات، ودافعا لها للهجرة والبحث عن فرص وأوضاع معيشية أفضل في دول أخرى.

وبشكل عام، يمكن القول أن واقع العلاقة بين الهجرة والتنمية في الجزائر التي عرفت السنوات الأخيرة، يكاد يدخل الجزائر والمهاجرين الجزائريين في "حلقة مفرغة للهجرة والتنمية"، بحيث أدى ضعف التنسيق والربط بين السياستين إلى تأثيرهما سلبيا على بعضهما البعض، حتى وإن كانت العلاقة بين الهجرة والتنمية في الدول المصدرة للمهاجرين ليست أحادية الاتجاه، إذ يمكن للهجرة أن تكون عاملا مهما في بعث التنمية واستدامتها في دول المصدر، كما يمكن أن تؤدي الوظيفة العكسية بأن تتحول إلى عائق أمام تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، وهو ما انعكس نظريا في مقاربتين هما نظريتي "النمو المتوازن والتنمية اللامتماثلة"، "المتفائلين والمتشائمين"² وهو ما يجعل من رسم سياسات واستراتيجيات فعالة لدمج الهجرة في مسار التنمية السبيل الوحيد لكسر الحلقة المفرغة المشار إليها، وهو ما وعته السلطات الجزائرية وأخذت تعمل على تجسيده.

¹ - جامعة الدول العربية: المصدر السابق، ص 09.

² - Hein de Haas : "Migration and development: A theoretical perspective", Working papers, No. 09(IMI, University of Oxford, 2008), p 23.

- قائمة المراجع

- باللغة العربية

- 1- أبو القاسم سعد الله: "الحركة الوطنية 1900-1930"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج 2، 1983.
- 2- إصدارات مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: "إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا" دراسة مقارنة، الرباط، المغرب، 2014.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 05 رمضان 1430 هـ الموافق 26 غشت 2009.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة، ماي 2009.
- 5- بشير بلاح: "تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989"، دار المعرفة، الجزائر، ج 1، د ط، 2006.
- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2009.
- 7- سمير محمد عياد: "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.
- 8- شارل روبر أجيرون: "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919"، تر: الحاج مسعود وعلي بلعربي، ج 2، الجزائر، 2007.
- 9- شكري و آخرون: "دراسات في علم السكان"، مطبعة العمرانية للأوفيس، مصر، 2006.
- 10- صالح خليل الصقور: "الهجرة الداخلية للضخ الريفي والتضخم الحضري"، دار زهران للنشر و التوزيع، 2006.
- 11- صالح زباني، منير مباركية: "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"، جامعة باتنة، مجلة دفاتر سياسية وقانونية، العدد الثالث عشر، جوان 2015.

- 12- طارق عبد الحميد الشهاوي: "الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 13- عايدة سيد خطاب: "الادارة الاستراتيجية"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1997.
- 14- قانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية رقم 13 الصادرة في 08 مارس 2009.
- 15- كاظم نزار الركابي: "العولمة و المنافسة"، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- 16- مجدي أحمد محمد عبد الله: "الاغتراب والهجرة غير الشرعية"، دراسة سيكومترية مقارنة، دار المعرفة الجامعية، 2013.
- 17- جامعة الدول العربية: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2014.

– باللغة الأجنبية

- 1- Global Commission on International Migration: "**Migration in an Interconnected World: New Directions for Action**" (GCIM, Switzerland, October 2005).
- 2- Hein de Haas: "**Migration and development: A theoretical perspective**", Working papers, No. 09 (IMI, University of Oxford, 2008), p 23.
- 3-Petit Larousse Illustré, 1991.
- 4- Rafik Bouklia-Hassane : « **Migration en Algérie : nouvelles tendances** », CARIM Notes d'analyse et de synthèse, Série 01, 2012.
- 5-Vaisse Maurice, « **Dictionnaire des relations internationales au 20^{ème} siècles** », édition Armand Colin ,Paris, 2000.